تعليم اللغة العربية الإلكتروني

(نحو نظرية علمية جديدة)

الدكتور ماسيري دوكوري
الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية في كلية اللغات
وعميد الدراسات العليا
جامعة المدينة العالمية–ماليزيا.

أولا: المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، ثم الصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

تعددت المؤتمرات المحلية والدولية حول دراسة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال التعليم، وذلك تلبية لذلك التطور الهائل والسريع الذي يشهده العالم في هذا المجال، وما صاحبه من انفجار للمعرفة، وسهولة تناولها، وإمكانية نشرها، مع كسر الحدود الزماني والمكاني. أضف على ذلك التزايد الهائل في أعداد الطلاب، وحاجات البلدان والحكومات، وما تبع ذلك من تكاليف وأعباء مالية لا قبل لها عند كثير من بلدان العالم.

فكان لا بد من توجيه جهود العلماء إلى البحث، والتنقيب عن ما استحدث في مجال تسخير تقنية الاتصالات والمعلومات لسد ذلك العجز الناشئ عن النمو المطرد في المجتمع الدولي؛ وما قام هذا المؤتمر الدولي الذي تحتضنه جامعة "مالايا" –مشكورة– في ماليزيا إلاَّ تلبية لذلك، وتشجيعا للباحثين في إضافة جديد إلى بساط البحث العلمي العربي المعاصر، وهو مؤتمر قام على أنقاض سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أقيمت في العالم الإسلامي؛ من أجل الإفادة من نتائج تقنية المعلومات والاتصالات في مجال تعليم اللغة العربية؛ وقد أُلقيت فيها بحوث قيمة من قبل أساتذة فضلاء.

فاقتضت مشاركتي -في تقديم بحث في هذا المؤتمر- الرجوعَ إلى تلك البحوث القيمة الملقاة في تلكم المؤتمرات فوجدتُ -حسب اطلاعي- أن طبيعة تلك البحوث -في الغالب- كانت مرتكزة على جانب المنهج وطرق تدريس اللغة العربية والوسائل التعليمية باستخدام التقنية؛ وهذا الجانب مهمّ، لكنه يتعلق بالجانب التربوي في العلمية التعليمية للغة العربية، التي شملتها دراسة متطورة ووصلت إلى نتائج قيمة للتطوير هذا الجانب وتحسينها، وأما الجانب العلمي اللغوي فقد قل حظه في المؤتمرات والبحوث، والأحرى أن تكثَّف الجهود في البحث عنه وتطويره وإعطائه الأهمية.

ولعلّ هذا البحث هو محاولة متواضعة للفت نظر ذوي النباهة ورجال البحث إلى ضرورة إعطاء البعد العلمي اللغوي حجمه الحقيقي، وتكثيف الجهود في دراسة حيثياته ومدى تحقق استخدام تقنية المعلومات في بناء المحتوى العلمي للغة العربية الذي يعد المنطلق الأساسي والهدف الأخير في تعليم اللغة للناطقين بغيرها؛ ومن هنا ظهرت الحاجة إلى استخدام: "نحو نظرية علمية جديدة"؛ لأن البعد التربوي المنهجي في عملية استخدام التقنية لتعليم اللغة العربية -رغم أهميته، ورغم ما أعطي من حجم في محاور المؤتمرات- مبنيٌّ ومعتمدٌ على البعد العلمي اللغوي ، والعناية بالوسيلة دون -أو أكثر من- الغاية قد تفقد الوسيلة المصداقية والنقد السليم.

وقد يكون التقليلُ من البحث في هذا المجال ناتجا من عدم وضوح المسار العلمي وأبعادها ودوره في عملية تعليم اللغة عند بعض الباحثين؛ إذ إنّ جلهم من المتخصصين في تكنولوجيا التعليم، أو في تصميم البرامج الدراسية أو طرق تدريس اللغة العربية كلغة ثانية، أو نحو ذلك من التخصصات التربوية، فأغفل كثيرا الجانب العلمي الذي يتعلق بحقيقة اللغة العربية المستهدفة في تعلُّمها وتعليمها؛ ولهذا أناشد بتلك الجهود التي بذلها مركز الملك عبد العزيز في مؤتمره الدولي الثاني؛ حيث وجّه بعضا من محاوره إلى العناية بالمحتوى العلمي للغة العربية، كما أنه قد تبين -في هذا المؤتمر الذي حضره الخبراء والمتخصصون- الحاجة إلى نمط جديد ونظرية متطورة في مجال البحوث التقنية والاتصالاتية واستخدامها في التعليم اللغوي؛ كما ندرك ذلك في تلك الكلمة التي قالها الدكتور د. عبد الرحمن الحاج صالح (رئيس المجمع الجزائري للغة العربية): **"تحمل اللغة أفكارا ونظرات إلى هذا العالم تخص من ينطق بها، ومجموعها يكوّن هويتهم ... إلا أن الهوية بدون تميّز في الإبداع قد يجعلها تنغلق على نفسها وتتقوقع ... أما وسائل التحقيق لهذا فأنجعها عندنا -هو ما سيصير- هو المرجع المكمل لكل تكوين، والمرجع الأساسي لكل علم وثقافة؛ ألا وهو: الانترنت العربي؛ وهو ما يسمى بـ"الذخيرة العربية" والهدف منه هو أن يُجيب عن أي سؤال يلقيه عليه ... في ميدان العلوم والفنون والتكنولوجية وكذلك التراث باللغة العربية ... وقد صار هذا المشروع حقيقة إلا أنه يحتاج أن تتضافر فيه الجهود لينضج ويكتمل. وبه سيكون المحتوى الرقمي العربي قريبا أو مساويا للمحتوى الإنكليزي كمًا وكيفًا. ولهذا المشروع علاقة بالحاسوبيات واللسانية خاصة؛ وهو ميدان سيغطي مساحة كبيرة من الاهتمامات**

العلمية ويتطلب اللجوء إلى نظرية خاصة بالعربية ولهذا ندعو الباحثين العرب إلى الالتفات إلى النظريات العربية في تحليل اللغة والاهتمام بها..." [1].

وقال الدكتور أحمد طنطاوي (كبير موظفي تقنية المعلومات للمشاريع الضخمة في شركة أي بي أم): " **عن طريق معالجة اللغة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات تسهيل العديد من الأساليب المبتكرة لدعم مختلف الأنشطة المتصلة بالتراث الثقافي...**" [2].

ثانيا: خطة البحث:

وأما خطة البحث فهي على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم وأبعاد تعليم اللغة العربية الإلكتروني.

1.1 المفاهيم ومشكلات التحديد

2.1 أبعاد تعليم اللغة الإلكتروني

1.2.1 البعد العملي

2.2.1 البعد التربوي المنهجي

3.1 تحديد مسار التعليم الإلكتروني:

الفصل الثاني: بناء المحتوى اللغوي

1.2 محتوى تركيب اللغة:

1.1.2 مشكلات تحديد ماهية التركيب:

2.1.2 منهج تحليل مكونات التركيب:

2.1.2 منهج النحو الإلكتروني:

2.2 محتوى ألفاظ اللغة

1.2.2 منهج حصر المعطيات اللغوية:

2.2.2 مصادر المعطيات اللغوية

3.2 محتوى أنظمة التركيب

الفصل الثالث: نتائج " منهج النحو الإلكتروني "

1.3 نتائج متعلقة بألفاظ اللغة ودلالتها:

1.1.3 تمييز الألفاظ المهمل من المستعمل:

---

(1) ينظر الرابط : http://www.kacst.edu.sa/ar/about/media/news/Pages/news24.aspx .

(2) ينظر الرابط نفسه.

2.1.3 معرفة تاريخ استخدام الألفاظ وتطور دلالاتها عبر التاريخ:

3.1.3 التصحيح اللغوي للألفاظ:

2.3 النتائج المتعلقة بالجانب النحوي

1.2.3 التصحيح النحوي:

2.2.3 سهولة الوصول إلى نظام التركيب:

3.2.3 نقد منهج المدارس النحوية، وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بها.

3.3 النتائج المتعلقة بالجانب المنهجي

وأما المنهج المتبع في هذا البحث فهو منهج وصفي استقرائي تحليلي، والجمع بين هذه المناهج كلها جاء نتيجةً لطبيعة البحث، والنتيجة التي نسعى وراء تحقيقها فيه.

الأستاذ المساعد الدكتور: ماسيري دوكوري

شاه علم– ولاية سلانجور– ماليزيا

2010/06/20

الفصل الأول: مفاهيم وأبعاد تعليم اللغة العربية الإلكتروني

1.1 المفاهيم ومشكلات التحديد :

لمناقشة أي موضوع علمي بطريقة احترافية وموضوعية، يجب تحديد جميع الجوانب المرتبطة به؛ ليتسنى الوصول إلى النتائج المرجوة؛ وليس – فقط– بيان أساليب وطرق وصول نتائجه إلى العالم الخارجي؛ فلا يمكن بحال من الأحوال تصور –مثلا– تعليم إلكتروني لأي لغة من اللغات من دون برمجة المعطيات العلمية بطريقة صحيحة؛ إذ هي النواة الأساسية التي تمثل المقدرة اللغوية عند البشر وأمّا مناقشة النتائج ووسائل إثباتها في ذهن المتعلم فهي بمثابة مناقشة الأداء الطبيعي الذي يتمتع به الإنسان؛ وذلك إذا قلنا بالتقسيم الثنائي الذي جاء به

العالم اللغوي الأمريكي "نعوام تشومسكي" (Noam Chomsky)[3]؛ حين ميز بين القدرة اللغوية الطبيعة الكامنة أو المبرمجة في عقل الإنسان (competence)، وبين الأداء اللغوي "Performance"[4]؛ وهذا يعني أنه –في صناعة نظام إلكتروني دقيق لتعليم اللغة– يجب علينا قبل التفكير في وسائل التعليم وطرق التدريس أن نركز على كشف الجهاز الذي يحكم قواعد اللغة؛ عن طريق نظام برمجة المعطيات اللغوية القادر على كشف المقدرة اللغوية الكامن عند الإنسان، والمستخلص من أصول التفكير اللغوي ومناهج وطرق بناء المعطيات اللغوية؛ وبناء عليه ستكون نظم البرمجة بمثابة حدس[5] أو السليقة اللغوية لدى هؤلاء العلماء؛ والجدير بالذكر هنا أن هذه السليقة وتلك التجربة اللغوية عند هؤلاء العلماء لم يكن لهما أثر مباشر في القواعد اللغوية التعليمية، وإنما كان أثر ذلك ظاهرا في عملية جمع المعطيات والنظائر اللغوية من القبائل العربية بناء على ملاحظتهم ومعرفتهم لها.

وبعبارة أخرى نستطيع القول بأنه: لا يمكن أن يتعلم الإنسان اللغة من خلال القصور على المادة اللغوية المسموعة أو المدوّنة فقط، والمعروضة بوسائل ووسائط متعددة، فالعينة اللغوية لا يمكن أن تمثل اللغة كلّها، بل تعكس فحسب صورة جزئية مختارة، وعليه فلا بدّ من الاعتماد –كذلك– على حدس المتكلم في معرفة ما يقبل ومالا يقبل من الاستعمالات اللغوية، ويقصد بالحدس: قدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول اللغة التي يتكلم بها[6].

فالمعطيات اللغوية؛ ومصادرها وحدودها وأنواعها لا يمكن يأتي من قبل المبرمج للحاسب الآلي ولا من المصمم للوسائط المتعددة، ولا من المتخصص في التربية وطرق التدريس وإنما يكون بمشاركة فعالة من قبل الباحث المتخصص في علم اللغة والمتدرب على القياس والبناء على الحدس اللغوي؛ ومن هنا يظهر دور اللغوي في علمية تعليم اللغة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ وهذا ما يقرره الدكتور عبد القادر الفاسي أحد الباحثين

---

(3) نوام أو نعوم تشومسكي، باحث لغوي ومفكر أمريكي معاصر ولد في مدينة فيلادلفيا عام 1928، وما يزال مدرسا بمعهد مساتْشوستين (MIT) إلى وقتنا الحاضر، وهو مؤسس نظرية النحو التحويلي (Transformational generative grammar). ينظر: معجم الألسنية الحديثة: ص16، والألسنية (ميشال زكريا): 360.

(4) ينظر: Chomsky, Syntactic structures, p 20-21 The Hague: Mouton1957 والكتاب منشور في الرابط: http://books.google.com.my/books?id=a6a_b-CXYAkC&dq=chomsky+syntactic ، وينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين (د.عبد الله أحمد جاد الكريم): ص242، وفي فلسفة اللغة (د. محمود فهمي زيدان): ص142.

(5) يقصد بالحدس: قدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول اللغة التي يتكلم بها. ينظر: القياس في اللغة العربية (محمد حسن عبد العزيز): ص140-141.

(6) ينظر: القياس في اللغة العربية (محمد حسن عبد العزيز): ص140-141.

المعاصرين في المغرب، عند حديثه عن دور التجربة اللغوية في بناء قواعد اللغة العربية التي يحتاج إليها متعلم لغة العربية؛ وذلك عن طريق (Parametre)[7] -وإن كان احتكاك المتعلم بالتجربة قصيرا (نسبيا)- وهناك عدة أشياء يعرفها دون أن تكون أية دلائل استقرائية على وجودها في التجربة" [8].

و حسب فهمي لـ **"تعليم اللغة الإلكتروني"**؛ فهو عبارة عن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات - في ضوء ما تسمح به القوانين والأنظمة الرياضية التي يعتمدها الحاسوب (المسمى بالبرمجة)- لبناء محتوى لغوي رصين؛ لغرض تعلم اللغات أو تقرير بعض الحقائق العلمية اللغوية أو تغييرها، أو تقريرها أو تطويرها، أو ربطها بواقع العصر؛ من أجل تعليم اللغة أو تصحيحها، أو استخدامها في مجال الترجمة الآلية، أو برمجة التعليم الذاتي للغة العربية عن طريق التصحيح اللغوي...

2.1 أبعاد تعليم اللغة الإلكتروني

يجب أن يتجه مسار البحث - في استخدام التقنية للأهداف التعليمية اللغوية- إلى جميع الأبعاد الضرورية التي تساهم في تحقيق الهدف بطريقة علمية ومنهجية قوية، مع ضرورة الربط بين هاتين الطريقتين؛ وهذا يعني وجود جانبين مهمين أو بعدين أساسين في استخدام التقنية اللغوية:

1.2.1 البعد العملي؛ وهو يقوم على أساس تحليل وتطوير المعطيات اللغوية وطريقة صياغتها، لتكون شاملة ودقيقة ومطابقة للنوع المراد تعلمها؛ إذ أن هذا البعد قد يختلف باعتبار طبيعة اللغة، وباعتبار النوع اللغوي المراد تعلمها؛ فهل هو تعليم لغة كلاسيكية فصيحة أو تعليم لغة مستعملة جارية على الألسنة في الأحاديث اليومية؛ ولكل منهما مصادرها وطريقة صياغتها. ويتكون هذا البعد من خمس مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى المعجمي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى التقنية اللغوية.

2.2.1 البعد التربوي المنهجي؛ وهو البعد الذي يناقش الأداة والوسيلة لاستخدام هذه المعطيات بأسهل طرق وأنسبها لتعليم اللغة، مع العلم أنه قد لا تختلف أساليب تعليم اللغات بعضها عن بعض في اللغات الأخرى اختلافا جوهريا، وإنما الاختلاف ينشأ بناء على طبيعة كل لغة وخصائصها، وهذان يدركان بالبحث والتنقيب عن المحتوى اللغوي الذي يمثل الجانب العلمي للعملية تعليم اللغة سواء كلغة ثانية أو كلغة أساسية.

---

(7) البرامتر (Parametre): هو المقياس الذي يثبت من خلال استعمال تجربة محدودة.

(8) ينظر: اللسانيات واللغة العربية (د. عبد القادر الفاسي) 43-44، وص 432.

ومناقشة البعد الثاني (المنهجي) من دون بحث وتطوير البعد الأول (العلمي) قد يعوق نحو الوصول إلى وسائل تعليمية تقنية متطورة في مجال التعليم الإلكتروني؛ لأنه بمثابة مناقشة استخدام السبورة الإلكترونية والفرق بينها وبين السبورة التقليدية أو الكراسة أو الجلود والأخشاب في تعليم اللغة العربية في العصر الحديث، والسؤال الذي يطرح في هذه المقارنة: هل هناك فرق بين استخدام السبورة الإلكترونية والسبورة التقليدية؟ وعلى فرض وجود الفرق ربما يكون في مدة الإدراك وليس في ماهية الإدراك، ثم هل هناك فرق بين استخدام التقنية في تعليم أي فن أو علم من العلوم وبين استخدامها في تعليم اللغة من حيث الخصائص المتعلقة بذات التقنية؟ وهل معايير تعليم التقني في اللغة العربية تختلف عن معاييرها في اللغات الأخرى؟ ومن هنا يظهر أن أهمية الأساليب التعليمية وطرقها كلها في مدة الإدراك وتحصيل العلم، لكن ليس في ذات العلم وحقيقته، وهذا ما يشفع لنا الدعوة إلى تبني نظرية جديدة في مجال البحث التقني لتعليم اللغة.

3.1 تحديد مسار التعليم الإلكتروني:

بناء على المفاهيم السابقة للتعليم الإلكتروني وما سبق الإشارة إليه من أبعاد متعلقة بهذا الجانب، كان لا بد من إعادة توجيه الجهود إلى الجانب (البعد) العلمي؛ لهذا الجانب لأنه الأصلي الذي تنبني عليه بقية الأبعاد؛ ومن هنا يكون القصد بـ" **نحو نظرية علمية جديدة**" هو لفت النظر إلى هذه الأهمية التي يحظى بها البعد العلمي، وأن البعد المنهجي –رغم ما له من أهمية في عملية التعليم وطرق التدريس– مبني على البعد الأول؛ والعلاقة بين البعدين بمثابة العلاقة بين علم اللغة العام (الذي يحلل الظواهر اللغوية) وعلم اللغة التطبيقي (الذي يهدف إلى استخدام نتائج علم اللغة العام للحصول إلى أحسن طرق لتعليم اللغة)؛ فمدرس اللغات يتقمص دائما لباس النحوي؛ لأن هدف النحو يتجه دائما إلى كشف الأنظمة التي تتكون منها اللغة والتي يجب تلقينها لمتعلم اللغة[9].

وأقصد كذلك بـ" **نحو نظرية علمية جديدة**" الوصول إلى مستوى جديد في التحليل اللغوي التقني؛ كما سيظهر في الفصل الثالث[10]، والذي من خلاله سندرك أنَّ مسار الصحيح في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات في سبيل تعليم اللغة يتجه نحو تأسيس نظام إلكتروني لتعليم اللغة بناءً على النتائج العلمية للدرس اللغوي وأصول

---

(9) ينظر: H.G. Widdowson, An Applied Linguistic Approach To Discourse Analysis, p9 .http://www.oup.com/elt/catalogue/guidance_articles/discourse_analysis?cc=global

(10) سبق في هذا البحث.

التفكير اللغوي المنبثق من الحدس والخبرات اللغوية؛ لأنّ ملاحظة المعطيات اللغوية وحدها لن يكفي في الوصول إلى نظام لغوي رصين كاف لتعليم اللغة؛ بل لابد من اعتماد بعض الفرضيات النابعة عن التحليلات اللغوية، والتقديرات المفترض صحتها عند اللغويين.

الفصل الثاني: بناء المحتوي اللغوي الإلكتروني

يعتمد البعد العملي –في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات؛ لأغراض تعليم اللغات للناطقين بغيرها أو لأبنائها– على مبادئ لغوية عامّة ومرنة تؤدي إلى بناء محتوى لغوي سليم فصيح يُستخدم لأغراض لغوية متعددة؛ منها تعليم اللغة للناطقين بغيرها، أو للناطقين بها، وكذلك في مجال الترجمة، ونحوها.

ولبناء محتوى لغوي ما – بغض النظر عن الهدف من ورائه– يجب مراعاة الأصول التي تتفق وغرض بناء المحتوى؛ وذلك بحصر أولا تركيب اللغة ومن ثم حصر المصادر أو المعطيات اللغوية التي ستغذي كل مستوى من مستويات التركيب؛ ثم وضع الخطوات التنفيذية لبرمجة اللغوية.

1.2 محتوى تركيب اللغة:

يُعد دراسة تركيب اللغة من أهم موضوعات الدرس اللغوي، وأكثره تعقيدًا؛ لأنه من خلاله نتوصل إلى أنظمة اللغة وقوانينها وضوابطها؛ ومن هنا كان بناء محتوى تركيب اللغة هو المنطلق الأساسي لبقية المحتويات.

وبناء محتوى تركيب اللغة ينبثق من حصر هذا التركيب؛ وهو عملية أسهل بكثير من حصر المفردات اللغوية؛ لأن تراكيب اللغة محدودة بخلاف ألفاظ اللغة التي قد يصعب الإحاطة بها أو بمعانيها؛ من هنا قال الشافعي رحمه اللغة "اللغة لا يحيط بها إلا نبي". ومن هنا وجب أن يتجه علمية بناء محتوى التركيب إلى معرفة ماهية التركيب؛ ومنهج تحليل مكونات التركيب، مع بيان مستوى كل عنصر في أثناء التحليل.

1.1.2 مشكلات تحديد ماهية التركيب:

كان مفهوم "**التركيب**" مرادفا لـ"**الجملة**" عند جمهور نحاة المتأخرين من البصرة[(11)]، وذلك على خلاف المصطلح المستخدم عند نحاة البصرة الأوائل، ونحاة الكوفة كلهم؛ حيث استخدموا مصطلح "**الكلام**" للتعبير عن موضوعات نحوية متعددة منها ما يتحد بمفهوم "**الجملة**"[(12)]. لكن من خلال تتبع استخدام النحاة لمصطلح "**الكلام**" استطاع ابن جني (ت392هـ – من الوصول إلى تعريف محددٍ للكلام المرادف للجملة عند سيبويه؛ وهو: «أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمةً برأسه مستقلاً بمعناه»[(13)].

لكن بعض النحاة فرقوا بين "الكلام" و"الجملة"، وجعلوا لكل واحد منهما معنى خاص به[(14)]، فرأى بعضهم أن "الكلام" قد يتألف من أكثر من جمل، والبعض الأخر مال إلى أن الكلام هو ما يفيد معنى، وأما الجملة فهو ما تضمّن الإسناد الأصلي وإن لم يفد معنى مستقلا، ومنهم من قال بعكس ذلك. لكن أميل شخصيا إلى عدم التفريق العلمي بين المصطلحين في التحليل؛ وهذا ما رجحه بعض العلماء المتأخرين من المدرسة البغدادية[(15)].

أما علماء الغرب الأوائل فقد واجهوا صعوبةً كبيرة في تحديد مفهوم "**الجملة**"؛ فتزاحمت التعريفات، وأدت إلى تناقض المفاهيم عند اللغويين المعاصرين، حتى وصلت التعريفات إلى ما يربو على أكثر من مائتي تعريف للجملة[(16)]؛ ونتيجة لهذه الصعوبات في تحديد مفهوم الجملة عند الغربيين توجهت البحوث اللغوية في غالبها إلى كشف عن أسباب نظام التركيب بدلا من البحث عن مفهوم الجملة [(17)]. ومع ذلك ظل بعض التعريفات

---

(11) وكان المبرد أول من استخدم مصطلح الجملة في النحو العربي؛ وذلك حين قال [في المقتضب (المبرد): 146/1]: "وإنّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»". وينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص 19.

(12) ينظر على سبيل المثال هذه الاستعمالات في: الكتاب: 12/1، 13، 25، 122، 216/4، و معاني القرآن (الفراء): 10/2، و مجالس ثعلب 133/1، 594/2، 597، والجملة النحوية (د. عبد الفتاح الدجني) 25-26، و المفصل (الزمخشري): ص6، وشرح المفصّل (ابن يعيش): 18/1.

(13) الخصائص: 19/1.

(14) ينظر: الخصائص: 26/1-27، و شرح الكافية (الاستراباذي): 8/1، و مغني اللبيب (ابن هشام): 431/2، وهمع الهوامع (السيوطي): 37/1، شرح الكافية (الاستراباذي): 8/1.

(15) ينظر: المفصل (الزمخشري): 6، وشرح المفصّل (ابن يعيش): 18/1، وهمع الهوامع (السيوطي): 29/1، 35، 37، و الجملة النحوية (د. فتحي عبد الفتاح دجني): ص27.

(16) ينظر: مدخل على دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص11، وينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص13.

(17) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (محمود أحمد نحلة) 13

التقليدية سائدة في أوساط النحو التعليمي عندهم، وكانت أكثر التعريفات شهرةً هو أن "الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامّة"، ومنه أيضا تعريف الجملة بأنها: «وحدة لغوية مستقلّة بذاتها، وليست جزءً من وحدةٍ أكبر»[18].

2.1.2 منهج تحليل مكونات التركيب:

من المعلوم أن نجاح في بناء محتوى تركيبي للغة ينبني على دقة اختيار منهج تحليل مكونات التركيب الذي سيحتاج إليه المبرمج في الوصول إلى نتيجة علمية صحيحة حول اللغة؛ وهذا ما قصدته في هذا البحث، وإن كانت الأمانة العلمية تلزمني الاعتراف بأن اقتراح هذا المنهج في الحصر – في بعض مراحله– نابع عن بعض تلك النظريات المنهجية التي اتخذها بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين، وبالأخص منهج نحاة العرب في نظرية الإسناد، ومنهج "تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة"[19]، ومنهج "التحليل التَّجْمِيميّ"[20]، ومنهج تشومسكي في "النحو التحويلي"[21]؛ ومن نماذج التحليلات السابقة:

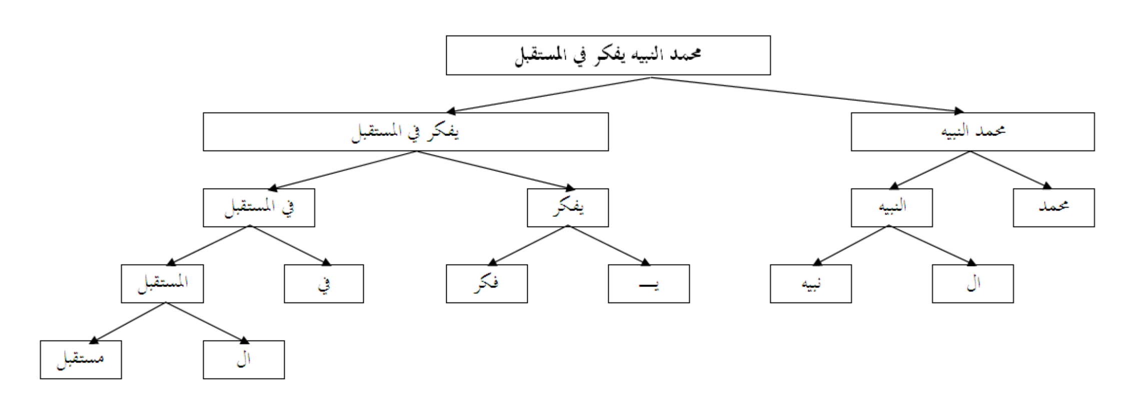
أ- التحليل التركيب إلى المكونات المباشرة كما في [شكل رقم1] :

(18) ينظر: G. Mounin, Dictionnaire de la linguistique, P262، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص11، معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص130.

(19) يسمى بـ"les constituants immédiat" توزيع عناصر الجملة –دون النظر إلى وظائفها ومعناها– من أجل الوصول إلى بنائها الخارجي (الظاهر). ينظر: البنى النحوية (تشومسكي): ص51، 32-33، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص32-33، وتشومسكي (جون ليونز): ص47، 48، في نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل أحمد عمايرة): ص62-63.

(20) و"التَّجْمِيم": (La tagmémique) بمعنى (القالب)، وتعني هذه النظرية: أن اللغة تتكوَّن من قوالب "Tagmèmes"، يقوم التحليل في هذا المنهج على اعتبار كل عنصر أو كلّ وحدة من وحدات الجملة ذات جانبين: الجانب الوظيفي، والجانب التصنيفي. وهو بذلك يمزج بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص34، واللسانيات العامة (مصطفى حركات): ص88،89، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص141، و Ibid, p11، نقلا عن مدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص39، وينظر: مبادئ اللسانيات (د. أحمد محمد قدّور): ص256-257.

(21) وتقوم هذه الطريقة على تحليل "البنية العميقة" للغة باعتبارها الجانب العقلي أو المنطقي لها، ومن ثمّ تحليل "البنية السطحية" إلى مكونات مباشرة البنى النحوية (تشومسكي): 17-22، وينظر: معجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): 52 و153 de la linguistique Dictionnaire p ,(G. Mounin). و النحو العربي والدرس الحديث (د. عبد الراجحي): ص136-137، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية (د. محمود أحمد نحلة): ص39-45، ومعجم اللسانيات الحديثة (د. سامي عياد حنا): ص143، وفي نحو اللغة وتراكيبها (د. خليل عمايرة): ص54.

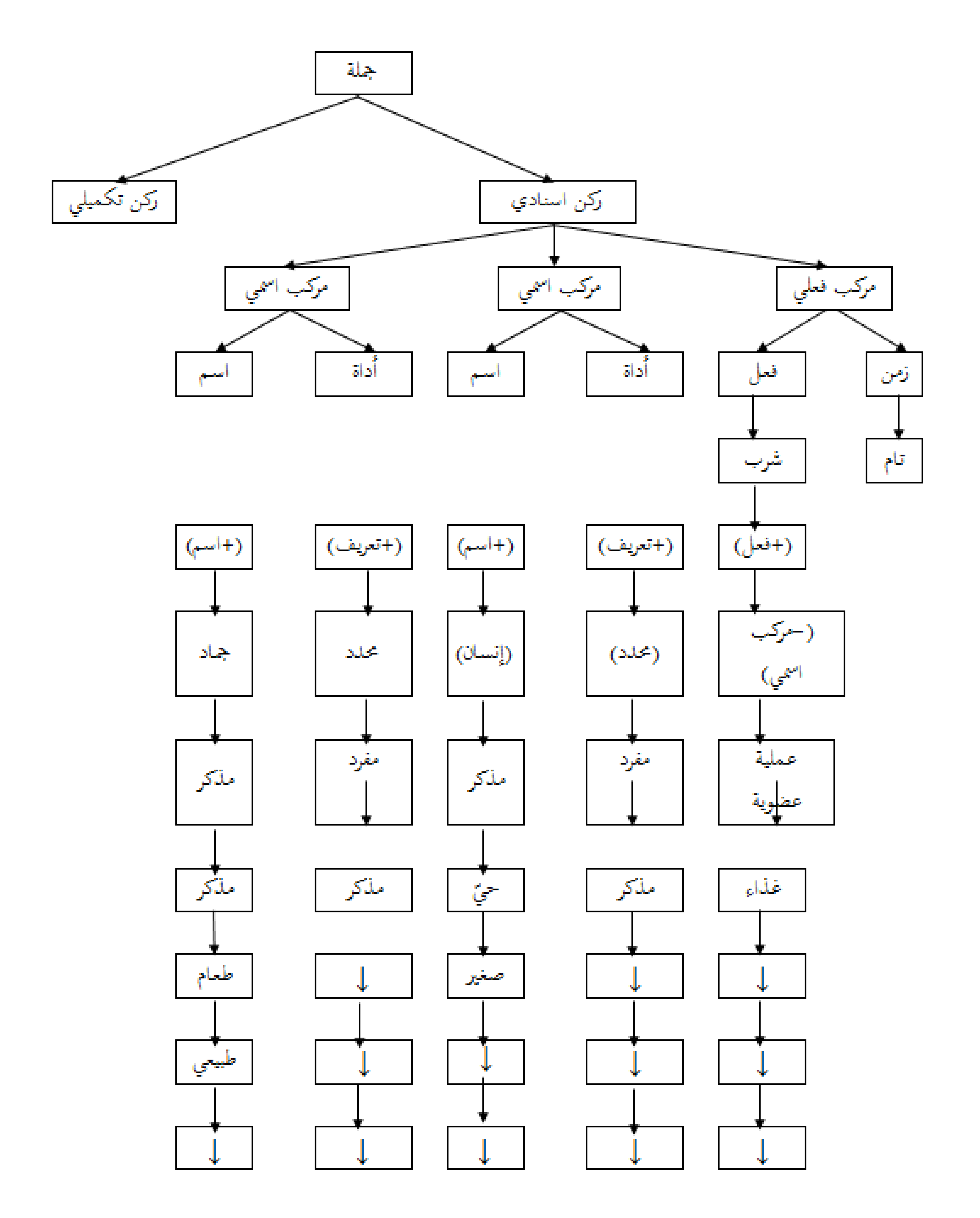


ب- التحليل التَّجْمِيميّ؛ [كما في شكل رقم2]

الطفل يشرب لبن أمّه تحليله/

مسند: اسم: (أداة تعريف + اسم) + مسند إليه: فعل (حرف مضارعة + فعل)+

ت- تحليل النحو التحويلي؛ [كما في شكل رقم3]



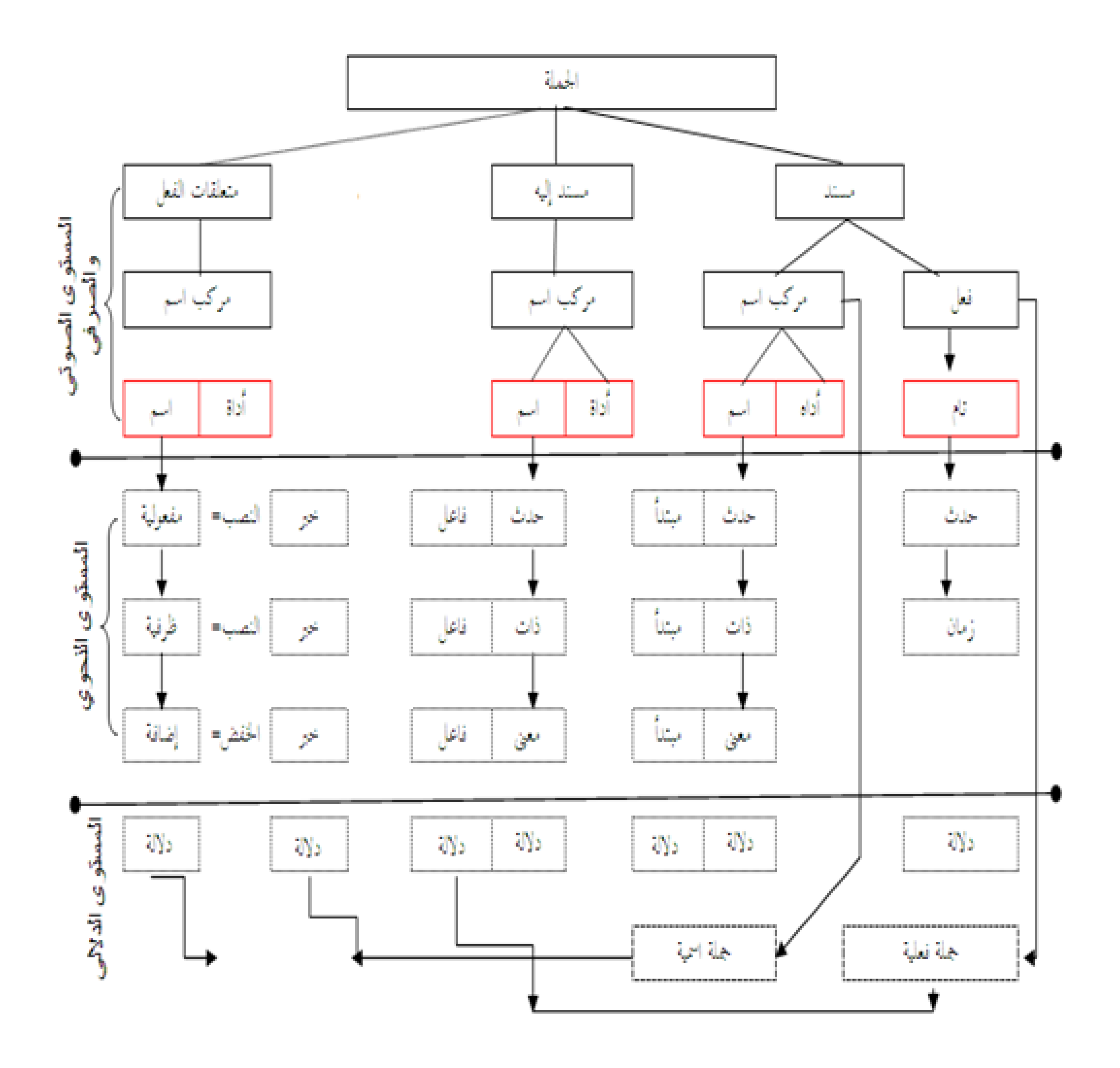
2.1.2 منهج النحو الإلكتروني:

من المعلوم أن نجاح في بناء محتوى تركيبي للغة ينبني على دقة اختيار منهج تحليل مكونات التركيب الذي سيحتاج إليه المبرمج في الوصول إلى نتيجة علمية صحيحة حول اللغة؛ وهذا ما قصدته في هذا البحث، وسميته بـ "**منهج النحو الإلكتروني**" **ويهدف هذا المنهج الوصول إلى أنظمة (قواعد)** وحصر تركيبها وما يغذيها من معطيات لغوية؛ **ليسهل برمجته مع تقنية المعلومات والاتصالات المعاصرة، من أجل تعليم اللغة، وترجمتها بأسهل طرق وأدقها.**

لكن الأمانة العلمية تدفعني إلى الاعتراف بأن اقتراح هذا المنهج في الحصر - في بعض مراحله- نابع عن بعض تلك النظريات المنهجية التي اتخذها بعض علماء اللغة القدامى والمحدثين، فهي خلاصة مستقاة من المناهج النحوية إضافة على المناهج الثلاثة المشار إليها سابقا. والجديد في هذا المنهج الذي ندعو إليه هنا: هو تطوير التحليلات السابقة لتكون مناسبة لتوظيفها في برمجة المعطيات اللغوية التي ستؤدي -إن شاء الله- إلى صناعة محتوى علمي لغوي رصين.

ولا أدعي أن هذه الطريقة ستصل في مرحلة هذا البحث إلى النضج والكمال، بل ستحتاج إلى دراسة ونقد وتطبيق في المراحل القادمة للمشروع، لكن أظن والله أعلم أن الأصول التي اعتمدتها في هذا البحث يوصل إلى نظام دقيق للحصر قابل للتطوير حسب الحاجة.

ويعمد التحليل في "**منهج النحو الإلكتروني**" إلى تقسيم التركيب على ثلاثة أقسام: المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، ويظهر في مراحل التحليل مستويين المستوى النحوي والمستوى الدلالي، وأما المستوى الصوتي فهو يظهر في النطق وفي مراحل الخطوات التنفيذية لبناء المحتوى؛ كما يأتي. وتتمثل هذا التحليل في [شكل رقم 4]:



2.2 محتوى ألفاظ اللغة

محتوى ألفاظ اللغة هو المعطيات اللغوية المسموعة من العرب مباشرة والمدونة في "المصادر الأدبية الفصيحة" التي لجأ إليها اللغويون في وصف اللغة وبناء قواعدها وضوابطها؛ وتعمدوا الفحص والتأكد من صحة نسبة الرواية إلى العرب، وحالوا التركيز على مستوى الأدب بناء على الدواعي التي حفزتهم إلى البحث، والتي تتمثل في الوصول إلى قواعدَ عامةٍ تُيَسِّر على الدارسين والناشئةِ فهمَ القرآنِ الكريمِ وتَشْريعاتِه، وقراءتَه قراءةً صحيحةً سليمةً، ومن ثمّ تقويمَ الألسنةِ وحِفْظَهَا من اللَّحنِ الذي كان قد بدت بوادرها في الحضارة الإسلامية[22].

---

(22) ينظر: قصة اللحن في العربية في المصادر التالية: الخصائص 8/2، وكتاب سبب وضع النحو (السيوطي) جميعه، وتاريخ آداب العرب (الرافعي): ص239/1-244، والمدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ص11.

وقد يعارض بعض أصحاب الاتجاهات الوصفية في اللغة اعتماد اللغة الأدبية في مجال تعليم اللغة مطلقا –سواء للناطقين بها أو بغيرها–؛ لأن لغة الأدب قد تخالف في قواعدها اللغة العادية الجارية على الألسنة ؛ لاختلاف أسلوبهما(23). وهذا يعني : أن تكون تعليم اللغة مستمدة من اللغة المستعملة، وإن كان معه شيء من لغة الأدب(24)؛ وعليه يجب أن يكون مصادر بناء المحتوى اللغوي للمتعلم هو اللغة العادية الجارية على الألسنة في الحياة اليومية، وليس إلى الجوانب الأدبية والتراثية للغة.

ولنا أن نقول: إن هذا الكلام صحيح باعتبار النظر إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية اللتان بَعُدَتا عن اللغة الأصلية، وأنشأت فروقٌ جوهريٌّ بين اللغة الأدبية واللغة العادية(25).

وأما في تعليم اللغة العربية، فلوجود اتصال قوي بين العربية الأدبية الكلاسيكية، التي كانت قبل ألف وأربعمائة سنة، وبين العربية الفصيحة المستعملة اليوم، وجب أن يتجه تعليم اللغة –سواء للناطقين بها أو الناطقين بغيرها– إلى دراسة تلك النماذج اللغوية الصحيحة والسليمة؛ حيث ثبت في القصص والأخبار التاريخية للغة العربية أن العرب كانوا ينطقون – فيما بينهم – في الحياة العادية بالعربية الفصحى التي وردت في مصادر اللغة (القرآن والأدب)، والتي هي قريبة بالفصحى المعاصرة، وأما بعض ظواهر الاختلاف في الأساليب كان ذلك ناشئا عن بعض المناسبات الخاصة، حيث يعمد فيها المتكلم إلى التركيز على بعض الأساليب الخاصة في طرق البلاغة والبيان، من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتكرار، ونحو ذلك، وهذا لا يكفي دليلا للقول بوجود فارق بين القواعد المستنبطة من العربية الفصحى وبين المستوى الكلام الجاري على الألسنة؛ وهذا ما أقرّه المستشرف الألماني يوهان فيك؛ حيث قال: "وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد (صلى الله عليه وسلم) ومعشره فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب. ولا يمنع ذلك أن كانت هناك فروق بين لهجة مكة ولهجة البادية"(26).

وأما ما نلاحظه من اختلافات لهجية فهي واقعة في جوانب الأصوات وتطور النطق بها، وكذلك في جانب تطور دلالة الكلمات بناء على إفرازات الحياة المعاصرة، وليس في أصول التراكيب والبناء (27).

---

(23) ينظر: في اللهجات العربية: ص48، والأصول (د. تمام حسان): ص84-86.

(24) الاختلاف بين النحويين: ص727.

(25) ينظر على سبيل المثال بعض الظواهر التي تثبت ذلك في كتاب: اللغة (فَنْدرِيسْ) ص129، 130.

(26) العربية (يوهان فيك): ص15.

(27) ينظر: الخصائص: 243/1، وعلم اللغة (د. عبد الواحد الوافي): ص261، والتطور اللغوي: ص21.

والمهم في هذا البحث أن نقترح طريقة الوصول إلى حصر الألفاظ التي تستخدم لتغذية "**منهج النحو الإلكتروني**" في مرحلة بناء نظام البرمجة اللغوية، وكذلك دراسة مصادر المعطيات اللغوية

1.2.2 منهج حصر المعطيات اللغوية:

يعد حصر المعطيات اللغوية هو الأصل الثاني من أصول بناء المحتوى اللغوي، والذي يلجأ إليه – بعد حصر تركيب اللغة– من أجل تغذية تلك المستويات اللغوية التي اكتشفت خلال تحليل مكونات التركيب في "**منهج النحو الإلكتروني**"، من أجل الوصول إلى بناء محتوى لغوي رصين شامل لا يشد عنه شي؛ وهذا ما جعلني أفكر في اختراع عملية حسابية دقيقة نتمكن من خلالها الحصر والإحصاء اللغوي، ففكرت في نظام حصر مبني على:

أ– "**منهج التقليبات الصوتية**" للخليل بن أحمد؛ حيث يتم فيه صرف الكلمة على جميع أوجهها الممكنة؛ فمثلا كلمة (كتب) يمكن أن تصرف إلى (كبت)، و(بكت)، و(تبك)، و(بتك)[28]، وهكذا في المزيد (أكبت)، و(أبكت)، و(أتبك)، و(أبتك)، و(كابت)، و(باكت)، و(تابك)، و(باتك) (كبّت)، و(بكّت)، و(تبّك)، و(بتّك)، وحلم جرا....

ب– "**الضرب الديكارتي**"؛ وذلك أن اعتمد على حاصل "الضرب الديكارتي" لعملية الإحصاء مع التأكد من أنه لم يشذ عن عملية؛ وتحليل ذلك على:

1) الحروف الهجائية= 28 حرفا، **ونرمز له بـ(أ)**.

2) الأفعال المجردة = المجرد الثلاثي× الأزمنة الثلاثة× في (أ) = (3×3×3)28= (**252**) فعلا ثلاثيا مجردا، محتملا في اللغة العربية، **ورمزه (ب)1**.

= المجرد الرباعي+ الأزمنة الثلاثة× في (أ) = (3×4×4) 28= (**1344**) فعلا رباعيا مجردا، محتملا في اللغة العربية **ورمزه (ب)2**.

3) الأفعال الزائدة = (ب)1× أوزان المزيد الثلاثي وهي: (14) وزنا[29]= (**252**) × 14 = (**3528**) فعلا ثلاثيا زائدا، **ورمزه (د)1**.

---

(28) العين 5/341-342.

(29) وهي: أَفْعَلَ، فعّلَ، فاعَلَ، اِنْفَعَلَ، اِفْتَعَلَ، اِفْعَلَّ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، اِسْتَفْعَلَ، اِفْعَوْعَلَ، اِفْعَوَّلَ، اِفْعَالَّ، اِفْعَنْلَلَ، اِفْعَنْلَى.

+ (ب)2 × أوزان الرباعي المزيد؛ هي(3) [30] أوزان = (**1344**) × 3= (**4032**)
فعلا رباعيا زائدا، **ورمزه (د)2**.

إذن مجموع الأفعال ومشتقاته المحتملة في العربية يتم حسابه حصل الضرب الديكارتي على النحو التالي:

= (ب)1+ (ب)2+ (د)1+(د)2× (ح)

= (252)+(1344) +(3528) +(4032) ×10= (91560) واحد وتسعين ألفا وخمسمائة وستون فعلا مع أزمنته ومشتقاته.

4) **الأسماء**: أما الأسماء فيتم حصرها بحصر أوزان الاسم المفرد والمثنى والجمع بأنواعها؛ فيضرب على عدد الحروف الهجائية في جميع التقليبات كما حصل في الفعل؛ ويلحق بها:

5) **المشتقات** = 10 أوزان في العربية [31]، **ورمزه (ح)**.

6) **الحروف** وأما الحروف فيحصر بحسب أنواعها كالحروف الجر، والتعريف، وهي في الغالب ثنائي؛ نحو: هل، كم، في، على.... وقد حاول بعض المؤلفات جمع حروف المعاني، ويستند إليها في بيان المهمل والمستعمل، ودلالة المستعمل.

وبناء على هذا النظام الدقيق سوف نصل إلى المعطيات اللغوية بطريقة حسابية، ثم سنتمكن من ربط ما تم حصره من معطيات بما حصر أثناء تحليل تركيب اللغة، وبالتالي سوف يتعرف نظام البرمجة أوتوماتيكيا على:

- المستعمل من الكلمات ويضع غيره في سلة المهمل.
- دلالة كل كلمة دلالة لغوية وتركيبية وسياقية.

وفي هذه المرحلة تجب المشاركة الفعالة بين كل من متخصص اللغوي والمبرمج في وضع نظام ربط دقيق نابع عن قواعد النحو العامة التي وضعها النحاة الأوائل؛ ومن ثم محاولة التأكد من مدى نجاحه؛ وذلك بمقارنة النتائج البرمجية لما هو موجود عند العرب من نماذج لغوية فصيحة، وهكذا يعملون جماعيا حتى يصل الأمر إلى تمثيل اللغة العربية آليا.

---

(30) وهي: تَفَعْلَلَ، اِفْعَنْلَلَ، اِفْعَلَلَّ.

(31) وهي: المصدر، والمصدر الميمي، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وصيغ التعجب.

2.2.2 مصادر المعطيات اللغوية

أ- القرآن الكريم.

يعدُّ القرآن الكريم المصدر الأول في بناء المحتوى اللغوي؛ لأنه يمثل المستوى الأدبي الراقي للغة العربية الذي لا يتطرق إليه احتمال خطأ[32]؛ واعتماد القرآن لهذا الدور في مجال التعليم اللغوي أمر ضروري إذا ما كان القصد بناء نظام لغوي إلكتروني يمثل اللغة المستعلمة الفصيحة؛ واختيار القرآن لهذا المهمة -رغم ما له من قيمة دينية للمتكلمين بهذه اللغة؛ لكونه الكتاب المقدس للمسلمين- فإنّ له جانبًا علميًّا قويا يؤكّده علم اللغة الحديث؛ وذلك لأن القرآن الكريم، متمثلا في قراءاته المتواترة والمروية بالسند المتصل من النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا[33]، يمثل أحسن مصدر لدراسة وتحليل أصوات اللغة العربية وقوالب كلماتها ونظم تراكيبها ودلالاتها؛ وهذا النقطة ذات قيمة علمية للغة العربية؛ إذا أننا لا نكاد نجد لغة في العالم نستطيع الجزم بأن أصحابها كانوا ينطقون صوتا ما بالصفات والخصائص المطبقة في نطقهم له في الوقت الحاضر. وهذه الخصائص اللغوية والقيمة المعرفية في القرآن محل اعتراف في علم اللغة الحديث وخاصة عند الوصفيين الذين يشترطون في المعطيات اللغوية أن تكون مادية بحتة؛ وذلك بأن تكون هذه المادة اللغوية سلسلةً من الأصوات، أو النصوص المطبوعة، أو ما شابهها[34].

ب- الأحاديث النبوية

نستطيع كذلك الاعتماد على الأحاديث النبوية الصحيحة مصدر مهم في بناء المحتوى اللغوي للعربية الفصيحة؛ إلا أنها تقل عن المصدر الأول (القرآن) من حيث تمثيل الجانب الصوتي ونظم التراكيب للغة العربية بالدقة؛ وذلك لـ"جواز روايتها بالمعنى عند بعض العلماء"[35]، على خلاف القرآن الكريم، فلا يجوز روايته إلا باللفظ والمعنى؛ ومن هنا رفض بعض اللغويين الاستدلال بالأحاديث النبوية لتسرب الشك في كون أن النص الموجود أمامنا ليس كما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم)، بل يجوز أن يكون من لفظ الراوي الذي يحتمل أن يكون أعجميا؛ وجود هذا النوع من الاحتمال يبطل الاستدلال بالحديث كنص عربي فصيح؛ وخاصة بعد أن

---

(32) ينظر: الاقتراح (السيوطي): ص24، و الخزانة : 9/1، وفي أصول النحو (د. سعيد الأفغاني): ص28.

(33) ينظر: النشر في القراءات العشر: 9/1-10، ويشمل ذلك الاحتجاج القراءات القرآنية؛ يقول ابن جني في الخصائص (1/ 391): "وما يحتمله القياس ولم يردْ به السماع؛ منه القراءات التي تُؤْثَر روايةً ولا تُتَجاوز؛ لأنها لم تسمع فيها ذلك". وما أُنْكرت من قراءات لدى النحاة، فالصحيح أنه كان من بان نقد الرواية، وليس نقدا للقراءة في حد ذاتها.

(34) ينظر: دروس في الألسنية العامة (فيردناند دي سوسير): ص48-49، ومدارس اللسانيات (جفري سامسون): ص38.

(35) ينظر: الاقتراح (السيوطي): ص29-30.

اشار بعض العلماء إلى "كثرة وقوع اللحن فيما يُروى من الأحاديث؛ لكون غالب الرواة من غير العرب، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو؛ حيث وجدت أحاديث يعرف قطعا أنها ليست من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ لكونه أفصح من نطق بلغة الضاد[36]".

والمجال هنا لا يسمح لمناقشة الآراء المتعلقة بالاحتجاج بالأحاديث النبوية، لكن من الجدير بالذكر هنا أن القول بعدم الاحتجاج فيه نوع من الصحة، لكن إطلاق الحكم مجانب للصواب؛ من جهة أننا لو أجرينا على الأحاديث النبوية على الأقل حكم الاحتجاج بالنثر لخرجنا من هذا الخلاف ولأخذ الأحاديث على الأقل حكم الاحتجاج بالنثر؛ وذلك أن نقول بصحة الاحتجاج بالأحاديث التي دوّن في عصر الاحتجاج وقبل فساد الألسنة، أو الأحاديث التي ثبتَتْ أنَّها مروية بلفظها عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) [37]؛ وهي على ستة أنواع؛ وهي: الأحاديث الدالة على كمال فصاحته (صلى الله عليه وسلم)، وكذلك الأحاديث المتعبد بألفاظها، والأحاديث الدالة على أنه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلسانهم، والأحاديث المتعددة الطرق والمتفقة الألفاظ، والأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها اللحن، وما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى[38].

وبذلك يكون قسمٌ كبيرٌ من الأحاديث حجةً في العربية[39].

ج- كلام العرب (شعرا أو نثرا)

لسنا بحاجة إلى بيان حجية استعمال كلام العرب للوصول إلى بناء محتوى لغوي يصح الاعتماد عليه في تعليم اللغة العربية، لكنا بحاجة إلى بيان أنّه ليس كل كلام يصح استخدامه لهذا الغرض، بل يجب أن يكون محفوفا بالضوابط والمعايير التي تضمن الوصول إلى قوانين وقواعد التي تمثل اللغة في مستوى معيّن؛ فإذا أردنا بناء محتوى للغة العربية فصيحة؛ وجب حينئذ انتقاء نوع الكلام الذي يتفق والغرض من بناء المحتوى؛ ومن هنا لجأ النحاة إلى ضوابط علمية لغوية تضمن لهم السلامة اللغوية والبعد عن التأثر بعوامل النفسية (العصبية القبلية والانتحال)، والعوامل الخارجية عن اللغة (الاختلاط اللغوي).

---

(36) الاقتراح (السيوطي): ص 31.

(37) والأحاديث التي ثبت أنها مروية باللفظ ثمانية أصناف عند المجمع اللغة بالقاهرة؛ ينظر مجلة مجمع اللغة بالقاهرة 3/208-210.

(38) ينظر: الاستشهاد بالحديث (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع 3/208-210.

(39) حيث إن قسما كبيرا من الأحاديث دوّنه رجال يُحتجّ بأقوالهم في العربية. الاستشهاد بالحديث، (محمد الخضر حسين) مجلة المجمع: 3/ 206.

1) **الضوابط العلمية**: تمثلتْ في نقد رواية اللغة المسموعة عن العرب والمدونة، فلم يأخذوا عن كل راوٍ ولا من كل رواية لغوية مدونة إلا إذا ثبت عندهم: عدالة الراوي -كما تعتبر في الشرعيات-، وأن النقل كان عمن قوله حجة في أصل اللغة؛ كالعرب العاربة، مثل قحطان، وعدنان، ومعدّ، وأن الراوي قد سمع من العرب حسًّا [40].

2) **الضوابط الجغرافية**: وتمثلت في الانتقاء اللغوي؛ فاقتصرت عملية جمع المعطيات اللغوية الفصيحة على القبائل التي تقطن في بيئة لغوية تتسم بالسلامة اللغوية، والبعد عن المؤثرات الخارجية؛ نتيجة لموقعها الجغرافي البعيد عن الأطراف المجاورة للأمم الأخرى؛ وكانت الانتقاء من القبائل التي تقطن الجزء الغربي من نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، وتهامة؛ وهي في مجموعها سبع قبائل: قيس، وتميم، وأسد؛ وثقيف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[41].

3) **الضوابط التاريخية**؛ وذلك عندما ظهرت بوادر الضعف والوهن في لغة العربية، ولم تعد العربية في تلك الحقبة الزمنية تمثل العربية الفصحى في بعض مستوياتها؛ اضطر الباحثون إلى وضع حدودٍ تاريخية، تمثلت في الرجوع إلى عصر الفصاحة والبعد عن عصر المولدين حين توسعتْ رقعة البلاد العربية بالفتوحات الإسلامية؛ واختلطت العرب بغيرهم في قعر دارهم. وقدر الضابط التاريخي من العصر الجاهلي إلى نهاية عام 1، ونهاية عام 400هـ في البوادي، ومن خرج عن هذا التاريخ لم يلتفت إليه في بناء قوانين اللغة وقواعدها[42]. لكن أشار بعض الباحثين إلى أن هذا الشرط جاء نتيجة تأثر أصول النحو بأصول الفقه؛ لأنه لما انتهى الاجتهاد في الفقه، وأغلق بابه بعد الأئمة الأربعة، فإن اللغويين هم بدورهم سعوا إلى حماية اللغة من كلّ فساد وتطور[43]، لكن الصحيح أن هذا الضابط جاءت بناء على ظروف محيطة بطبيعة اللغة في ذلك الزمن، وجاءت بناء على

---

(40) ينظر: الصاحبي (أحمد بن فارس): ص48، ولمع الأدلة (ابن الأنباري): ص85، والإغراب في جدل الإعراب (ابن الأنباري): ص66. والمزهر (السيوطي): 84/1.

(41) ينظر: الصاحبي: ص57، ونزهة الألباء: ص69، وإنباه الرواة: 258/2، وتاريخ بغداد: 404/11، والمزهر: 166/1-167. ومعجم الأدباء: 169/13.

(42) فكان ابن جني في (الخصائص 5/2) أوّل من أشار إلى ضرورة التوقف عن الأخذ من لغة البوادي، والمعلوم أنه توفي سنة (392هـ)، ينظر: بغية الوعاة 132/2، وأصول التفكير النحوي: 40-42، والأصول (تمام حسان): 115.

(43) ينظر: تاريخ اللغة والآداب العربية (شارل بلا): ص52.

باعث حرص النحاة على مستوى لغوي معين؛ فوضعوا –بناء على ذلك– شروطا وضوابط تحول دون تدهور اللغة، وخروجها عن هذا المستوى.

3.2 محتوى أنظمة التركيب

كانت الجهود المبذولة عند النحاة الأوائل متجهة إلى الكشف عن الأنظمة التي تربط عناصر المكونة للتركيب، وليسنا هنا في هذا المبحث نقصد الكشف عن هذه الأنظمة، بل مُرادنا هو كيف نستطيع أن نجعل تقنية المعلومات والاتصالات تدرك هذه الأنظمة وتكشف عنها؛ وعليه فكيف يستطيع "**منهج النحو الإلكتروني**" في خطواته التحليلية لكل مستوى من مستويات التركيب تحقيق ذلك؛ كما في التحليل الآتي:

الخطوات	البيان	الوصف	المسئول
1.	المستوى الصوتي	1- يحصر أصوات اللغة.	اللغوي
		2- يوضع قواعد النبرات الصوتية.	اللغوي
		3- يسجل الأصوات من قبل من يتميز بحسن النطق وإعطاء كل مخرج حقه.	المذيع
		4- يوضع نظام لربط الأصوات لتصير كلمة مسموعة	المبرمج
2.	المستوى المعجمي	5- تُحصر ألفاظ اللغة	اللغوي
		6- تحصر صيغ الألفاظ	اللغوي
		7- تربط بما وضع من أصوات في الفقرة الرابعة من الخطوة الأولى	المبرمج
3.	المستوى النحوي	8- الكشف عن مكونات تركيب اللغة	كتب النحو
		9- تحليل التركيب وذلك بتقسيمه حسب أنواع المكونات	اللغوي
		10- الوصول إلى الدلالات النحوية	اللغوي
		11- الوصول إلى أصغر مكون دلالي	اللغوي
		12- الوصول إلى أصغر مكون صوتي	اللغوي
		13- ربط المكونات كلها بنظام النحو في فقرة (9-12)	المبرمج
4.	المستوى الدلالي	14- إدخال بيانات الألفاظ اللغوية بالرجوع إلى المصادر اللغوية الأدبية.	مدخل بيانات
		15- إدخال بيانات الدلالة بالرجوع إلى أمهات الكتب	مدخل بيانات

الخطوات	البيان	الوصف	المسئول
		التفسيرية والمعاجم اللغوية، وكتب الشروح الأدبية. 16- الربط بين الألفاظ والتركيب في تلك المصادر بكتب التفاسير والمعاجم اللغوية.	المبرمج
.5	مستوى التقنية اللغوية	17- وضع نظام برمجة بين كل ما ورد في الفقرات السابقة (16_1)	المبرمج
		18- التأكد من الوصول إلى الكشف الآلي لنظام التركيب النحوي	اللغوي مع المبرمج
		19- التأكد من الوصول إلى الدلالات الألفاظ والجمل.	اللغوي مع المبرمج
		20- التأكد من الوصول إلى تاريخ الألفاظ وتطور دلالاتها.	اللغوي مع المبرمج
.6	مستوى طرق وأساليب التدريس	21- إعداد المحتوى العلمي الإلكتروني لما تمت برمجته.	اللغوي
		22- تُصمم الوسائط التعليمية المتعددة.	المصمم
		23- توضع أساليب وطرق تدريس المادة للناطقين بها.	طرق التدريس
		24- توضع أساليب وطرق تدريس المادة للناطقين بها.	طرق التدريس

فالخطوات (1) إلى (5) تُمثل البعد العلمي والتقني لعملية استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تعليم اللغة للناطقين بها، وبغيرها.

والخطوة (6) فقط تُمثل البعد المنهجي والمتعلق بطرق وأساليب تعليم اللغة؛ وهذا الجانب لن أتطرق إليه في هذا البحث لما أشبع به من دراسة وبحوث في المؤتمرات والندوات. فالدعوة إلى نظرية جديدة تتمثل في التركيز على الخطوات الخمس الأولى والمهمة في عملية استخدام التقنية لأغراض لغوية.

الفصل الثالث: نتائج " منهج النحو الإلكتروني "

إذا استطعنا تطبيق النظريات الواردة في التفريق بين البعدين العلمي والمنهجي في هذا البحث، و استطعنا التركيز على الخطوات الست الواردة في الفصل الثاني؛ نتوقع الوصول إلى جملة من النتائج؛ منها:

1.3 نتائج متعلقة بألفاظ اللغة ودلالتها:

طريقة الحصر المذكورة في " منهج النحو الإلكتروني"، والمعتمدة على "**التقليبات الصوتية**" و"**حاصل الضرب الديكارتي**" ستؤدي إلى إدخال مجموعة كبيرة من الألفاظ التي ليست من العربية الفصحى؛ لكن بعد ربط الألفاظ بمصادر المعطيات اللغوية" سيتمكن نظام البرمجة من:

1.1.3 تمييز الألفاظ المهمل من المستعمل:

ونقصد بـ" **المهمل**" تلك الأبنية التي هجرها العرب ولم يستعملوها قط، فلم تبق منها إلا اشتقاقات تربطها بهذه الأبنية أصولُ الجذر اللغوي(44) التي توصلنا إليه في هذا البحث من خلال منهج الحصر الذي شمل كل ما تحتمله قسم التركيب؛ وقد أُهملت بعضها لغير أسباب لغوية(45)، وبعضها الآخر لأسباب صوتية؛ كالاستثقال مثلا ؛ يقول ابن جني: ((أمّا إهمال ما أُهمِل، ممَّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره؛ فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو: سَصْ، وطسْ، وظسْ، وثظ، وضشْ، وشضْ))(46).

وأما "المستعمل": فهو الذي استخدمه العرب للدلالة على معنى معين، وهو على عكس الأول(47).

2.1.3 معرفة تاريخ استخدام الألفاظ وتطور دلالاتها عبر التاريخ:

ربط كل لفظ بدلالتها في مصادر المعطيات اللغوية ينتج منه معرفة تاريخ استخدام الألفاظ عند العرب، وتطور دلالتها، لكن بشرط أن يراعى عند عملية إدخال البيانات ما يأتي:

1) إدخال اسم المؤلف كاملا.
2) سنة ولادته ووفاته.
3) عصر الذي عاش فيه (جاهلي، إسلامي، أموي، عباسي، أندلسي، عثماني، معاصر).
4) مؤلفاته الأساسية.

---

(44) ينظر: الخصائص 54/1، و66، و164/2، والمزهر 192/1، وفي أصول الكلمات (د. محمد يعقوب تركستاني): ص 23.
(45) الصاحبي: 81.
(46) الخصائص: 54/1.
(47) الصاحبي: ص82، وينظر: سر الفصاحة (ابن سنان الخفاجي): ص40، وهمع الهوامع: 31/1.

5) أساتذته وطلابه.

3.1.3 التصحيح اللغوي للألفاظ:

إذا أتقنا العمل في جميع مراحل تنفيذ مشروع هذا البحث، ستقوم بيئية التقنية المستخدمة في المشروع على الكشف أوتوماتيكيا الأخطاء المطبعية أو الإملائية للفظ؛ وهذه الميزة نجده الآن في "مايكروسوفت" لكن في مستوى أدنى بكثير في من مستويات بقية اللغات الغربية، ولعل هذا البحث سيوفر مستوى 90 إلى 100% من تصحيح لغوي للألفاظ.

2.3 النتائج المتعلقة بالجانب النحوي

من خلال "منهج النحو الإلكتروني"، وتطبيق جميع خطواته نتوقع:

1.2.3 التصحيح النحوي:

وعلى منوال التصحيح اللفظي سيكون التصحيح النحوي، إلاَّ أنَّ مستوى الضبط فيه سيكون أصعب –وربما أقل– عن مستوى الألفاظ؛ لأن درجة النجاح يرجع إلى مستوى دقة البرمجة في الكشف الأتوماتيكي لأنظمة التركيب.

2.2.3 سهولة الوصول إلى نظام التركيب:

يستطيع متعلم اللغة بمجرد كتابة جملة ما أن يستمعَ إلى النطق الصحيح نحويّا لتلك الجملة، مع إمكانية الوقوف على كل القاعدة النحوية التي تتعلق بتلك الجملة، والتصحيح الآلي للجملة الخطائة نحوية، واقتراح الأساليب اللغوية الصحيحة.

3.2.3 نقد منهج المدارس النحوية، وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بها.

لقد قام منهج النحو البصري على عدة أصول من الأدلة؛ أهمها استقراء المسموع عن العرب الفصحاء القاطنين في قلب الجزيرة العربية البعيدين عن الاختلاط، ثم الاستنباط من المطرد الغالب من هذا المسموع قاعدة لغوية(48)؛

(48) ينظر: لمع الأدلة: ص81، والاقتراح: ص13.

يقول ابن جني: "فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا"(49). وأما منهج الكوفة فقد قام على اعتماد على كل مسموع وإن قلَّ والقياس عليه(50).

ومن خلال "**منهج النحو الإلكتروني**" نتوقع التأكدَ من مدى صحة بعض التهم الموجهة إلى نحاة البصرة بأنهم لم يتقيدوا بضابط الأخذ عن القبائل البدوية الفصيحة في تطبيقاتهم النحوية، وأنهم احتجوا بشعر كثير من تلك القبائل التي صرّحوا أنه لا تؤخذ عنها؛ مثل: قضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، وبعض الحاضرة: كالمدينة، والطائف، والحيرة، فهل هذه التهمة صحيحة؟ وهل هذه الأشعار في الأصل للقبائل الفصيحة البدوية ثم انتقلت إلى غيرهم في الحضر؟ أم أنه أخذت من القبائل البدوية قبل فساد لغتها؟ خلال "**منهج النحو الإلكتروني**" نتوقع الوصول إلى جواب شاف إذا ما روعيت عند عملية إدخال بيانات المعطيات اللغوية تلك الضوابط المذكورة في "نتائج متعلقة بألفاظ اللغة"

3.3 النتائج المتعلقة بالجانب المنهجي

أما ما يتعلق عن أساليب وطرق تدريس اللغة فمن خلال"**منهج النحو الإلكتروني**" يستطيع الدارس الوصول إلى:

- أ- نظام لغوي بطريقة سهلة وميسرة ومعززة بنماذج من الجمل.
- ب- النطق الصحيح للكلمات كما ينطقها أصحاب اللغة رغم أنه لم يعش بينهم.
- ج- اختيار أسلوب التعلم الذي يتفق مع دارس اللغة، وعدد المرات التي تؤدي إلى ترسيخ المعلومة في ذهنه، من غير قيود زمانية ولا مكانية.
- د- التعلم الذاتي للغة من دون معلم.

---

(49) الخصائص: 1/ 97.

(50) ينظر: معاني القرآن للفراء 465/1، ومغني اللبيب 306/1 و314 و315، و بغية الوعاة: 164/2.